تطور الاتجاه نحو وحدة عالمية

لصاحب المعالى محمد حافظ رمضان باشا

[بقية ما نشر فى العدد الماضى]

فلما نشبت الحرب العالمية الأولى واضطربت المواصلات بين الدول والشعوب شعر سكان العالم جميعاً بما أصابهم من الضيق والعوز فى مأكلهم وملبسهم وسائر حاجياتهم وظهر لكل إنسان أن شعوب العالم مرتبطة وأنها تتبادل الحاجيات بحكم الترابط الاقتصادى الذى نشأ بسبب اختراع الآلات الصناعية وسهولة المواصلات ، وفى هذا الوقت الذى كان فيه العالم يرسل كل ما عنده من الاحتياطى من الرجال والعتاد فى أتون الحرب ثبت عند الرئيس ولسون تفكير جديد بضرورة التعاون بين الشعوب ، فبعث فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ برسالة إلى الكونجرس الامريكى تتضمن شروط الصلح التى قضى فيها على كل فكرة فى تقسيم الغنائم أو فرض الغرامات أو ضم المستعمرات أو غير ذلك مما كان معروفا قبل هذه الحرب ، كما أشار إلى إلغاء الحواجز الجمركية وتقرير حرية التجارة وحرية البحار وحق الأمم فى تقرير مصيرها ووضع نظام دولى فى صورة عصبة الأمم لقض كل خلاف .

وإذا كان ناقدو الرئيس ولسون قالوا عنه إنه خيالى فإننا نعتقد أنه أول من جرؤ أن يعلن حقيقة التطور فى العالم الذى أصبح وحدة اقتصادية عالمية والذى يجب أن يكون نظامه على أساس من التعاون المتبادل لا السيطرة والسيادة ، وأن كل خطأ الرئيس ولسون إن كان هناك خطأ آت من أنه فهم حقيقة الواقع بينما كان غيره لا يزال معتصما بأهداف النظم القديمة والتى أصبحت لا تلائم تطور العالم فى الوقت الحاضر .

وعلى أى حال فإذا كانت عصبة الأمم وهى وليدة الحرب الماضية قد قيدت بقيود جعلتها عديمة الجدوى فإنها كانت أشبه شىء ببذور ألقيت على أرض بكر لابد أن تثمر عاجلاً أو آجلاً . ففى عام ١٩١٩ انتهز بعض رجال العمل فى أمريكا اتصالهم برجال الأعمال من الانكليز والفرنسيين والايطاليين وغيرهم واتفقوا على إنشاء غرفة تجارية دولية . كذلك أدخل فى معاهدة فرساى فى الباب الثالث عشر نظام إنشاء مكتب العمل الدولى .

ولا ريب أن هاتين المنشأتين وهما تبحثان عن العلاقات التجارية بين الدول وعن نظام العمل وقوانين العمال فى جميع البلاد مع ما فيها من نقص وعيوب إنما هما على أى حال دليل قاطع على التطور الذى حدث بعد الحرب العالمية الأولى نحو الوحدة الاقتصادية العالمية .

غير أن هذا الاتجاه نحو الوحدة العالمية قد ظهر بوضوح أثناء الحرب العالمية الأخيرة وبعدها ، فلقد شاهدنا والحرب الأخيرة ناشبة أظفارها أن المستر روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والمستر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا يصدران ميثاق الأطلنطى فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ ونقرأ فى البند الرابع والخامس منه أنهما سيجتهدان فى تمتع كافة الدول كبيرة كانت أو صغيرة غالبة أو مغلوبة فى الحصول على التجارة والمواد الخام العالمية اللازمة لرخائها الاقتصادى ، وأنهما يرغبان فى تحقيق أتم التعاون بين كافة الأمم فى الميادين الاقتصادية وذلك بغية ضمان الوصول إلى مستوى أفضل فى العمل والتقدم الاقتصادى والأمن الاجتماعى وأنهما يأملان فى وضع سلم يمكن جميع الشعوب من الحياة فى مأمن داخل حدودها ويبعث الطمأنينة لكافة الناس فى العالم أجمع حتى يعيشون عيشة راضية بعيدة عن الخوف والعوز ، ومن الميثاق الأطلنطى هذا يمكننا أن نستنتج أمرين جديرين بالعناية أولهما : أن مهمة الحكومات قد تخطت واجباتها المعروفة من قبل إلى واجبات جديدة وهى العمل على أن يعيش الناس بغير خوف ولا عوز ، ومن هنا ظهرت الحريات الأربع . وثانيهما أن أن ميثاق الأطلنطى الذى انضم إليه بعد ذلك الأمم المتحدة الأخرى دليل آخر على تطور الاتجاه نحو الوحدة الاقتصادية العالمية . وأن الواجب أن يوضع للعالم نظام يحقق التعاون بين كافة الأمم فى الميادين الاقتصادية .

وإننا نشاهد كذلك غير هذا الميثاق مؤتمرات دولية تجتمع بين آن وآخر وكلها ترمى إلى التعاون العالمى بين جميع الشعوب فى نواح مختلفة من الحياة العامة كمؤتمر التغذية ومؤتمر النقد وغيرهما وكلها تدل على اتجاه الفكر دائما نحو الوحدة العالمية

ومن الدلائل على هذا التطور والتوجيه نحو اعتبار العالم وحدة لا انقسام لها مشروع التعمير للأمم المتحدة والذى أنشأ إدارة من تلك الأمم ترمى إلى تنظيم أعمال المساعدة والتعمير التى تسدى إلى البلاد التى تخربت بسبب الحرب الأخيرة ، ويحسن بى فى هذا المقام أن أشير إلى ما صرح به للمغفور له الرئيس روزفلت فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٠ أمام الصحفيين حيث قال ما معناه : افرضوا أن النار أشعلت فى منزل جارى وأننى أملك طلمبة ماء يمكن استخدامها فى إطفاء هذا الحريق فإن واجبى الأول أن أعطى تلك الطلمبة فى الحال دون أن أساوم هذا الجار فيما يدفعه لى من ثمن أو أجرة لأن تلك المساومة ليست هى أساس واجبى وإنما واجبى أن أتعاون مع جارى فى إطفاء هذا الحريق .

ضرب المغفور له الرئيس روزفلت هذا المثل عند وضع قانون الإعارة والتأجير ، وإذا كان الغرض من هذا القانون هو الوصول إلى النصر النهائى فإن المثل الذى ضرب من أجله يدل على رابطة المصالح وعلى ضرورة التعاون حتى لا تمتد النار من جار إلى جار ، فإذا صح هذا بالنسبة لأفراد الجيران المقيمين فى قرية واحدة أفلا يكون الأجدر بالدول والممالك أن يوجد بينهم هذا التعاون وقد ارتبطت مصالحهم الاقتصادية وأصبح كل منهم لا يستطيع الاستغناء عن غيره بسبب الترابط الاقتصادى الذى جاء تبعاً للتخصص فى كل منها .

هذا التطور الذى حدث فى الانسانية منذ أكثر من قرن من الزمان بسبب تقدم العلم واختراع الآلات .

إن قادة الشعوب والأمم يدركون اليوم حقيقة التطور الذى وصل إليه العالم فى عصرنا الحاضر وأنهم يعملون لإيجاد أداة دولية تستخدم فى ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية . للشعوب جميعها وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب وأن تعيش جميع الأمم فى سلام وحسن جوار . ولقد ساعد على توجيه هذا التفكير ماقاساه العالم من الويلات فى الحرب الأخيرة وما قد يقاسيه فى المستقبل من الأهوال بسبب ما اكتشفه العلم من آلات التخريب والتدمير كالقنبلة الذرية وما سيكتشف فى المستقبل من أشعة الموت وغيرها .

وهاهوذا آخر تصريح جديد للرئيس ترومان يذيعه على الملأ بالراديو فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ من واشنجتون ويبين فيه تفصيل القواعد التى تقوم عليها السياسة الخارجية للولايات المتحدة فيقول إننا لن نوافق على تغييرات أو تعديلات إقليمية فى أى مكان فى العالم تربطنا به علاقات ودية إلا إذا كانت هذه التغييرات مطابقة لرغبات الشعوب التى يهمها الأمر ، وإننا نعتقد أن من حق جميع الشعوب المستعدة للحكم الذاتى أن يسمح لها بأن تختار بحرية نظام الحكم فيها وهذا ينطبق على أوربا وآسيا وأفريقيا مثل ما ينطبق على نصف الكرة الغربى ، وإننا نؤمن بأن من حق الأمم كافة التمتع بحرية البحار وأن جميع الأمم متساوية فى الاتجار والحصول على ما فى العالم من مواد أولية ، وإننا نعتقد أن التعاون الاقتصادى الكامل بين جميع الأمم كبيرها وصغيرها ضرورى للنهوض بأوضاع المعيشة فى أرجاء العالم كافة ولتحقيق التحرر من الخوف والعوز والفاقة ، وإننا نعزز حرية القول والرأى وحرية العبادة فى كافة البلاد ، وإننا مقتنعون بأن صيانة السلم بين الأمم تستلزم وجود هيئة للأمم المتحدة لها أن تستخدم القوة عند الاقتضاء لتستخلص السلم ، ولا ريب أن أقوال الرئيس ترومان هى توجيه لتاريخ الإنسانية كما لا ريب عندنا أن الأحداث العالمية تدلنا على اتجاه الفكر الإنسانى نحو توطيد العلاقات الطيبة نحو الوحدة العالمية ، كما نعتقد أنه لا يعوق هذا التفكير والتوجيه غير ما تأصل فى النفوس وتركز فى العقول من النظم البالية المؤسسة على الأنانية والمزاحمة بين أمم العالم قبل أن تقوى الروابط بينها وقبل أن يتم تطور هذا الترابط الاقتصادى الحاضر .

لهذا ترى الإنسانية اليوم فى مفترق الطريق بين النظم القديمة والتطور الحديث فى حياة الأمم .

وكذلك نرى بعض العيوب فى ميثاق الأمم المتحدة الذى تم وضعه فى سان فرنسيسكو بتاريخ ٢٦ يونية سنة ١٩٤٥ ومحكمة العدل الدولية . غير أن هذه العيوب لا تحجب عنا إدراك الخطوات الواسعة فى توجيه الدول المتعاقدة نحو الوحدة العالمية وضرورة تأمين الشعوب وسلامتها .

ويجمل بى قبل أن أترك هذا المنبر أن أشير إلى أننى لم أقصد بتوجيه الفكر نحو الوحدة الاقتصادية العالمية الرغبة فى إيجاد